قواعد النشر بين المعلن والمطبَّق في الدوريات العربية التربوية

كمال أبو شديد
جامعة سيدة اللويزة ـ لبنان.

ماريا بو زيد
جامعة سيدة اللويزة ـ لبنان.

المقدمة وأهداف البحث ومنهجه

قليلة هي المعلومات حول قواعد النشر في الدوريات العربية. وتقتصر التقارير القليلة المتوافرة، كتلك التي تنشرها منظمة المجتمع العلمي العربي[1]، على تحذير الباحثين من الوقوع في فخ الدوريات المزيفة التي تطلق عليها الأدبيات صفة المجلات المفترسة (Predatory Journals)، فضلاً عن الناشرين المراوغين (Dodgy Publishers). في المقابل، هناك أدبيات عالمية حول قواعد النشر التي تركز على مسألة ضمان جودة المقالات من خلال وظيفتين: (1) ترشيح المخطوطات المناسبة للنشر بعد تحكيمها بناء على قواعد نشر ومعايير محددة؛ (2) تقديم اقتراحات لتحسين المخطوطة. وبحسب (Kumashiro, 2005)، فإن ترشيح المخطوطات عبر التحكيم هو بمنزلة «حماية البوابة» (Gatekeeping)، بينما تكتسب الوظيفة الثانية صفة تربوية بنائية كونها تركز على تقديم اقتراحات عملية بهدف تحسين المخطوطة.

ولعل دراسة أوضاع مجموعة من الدوريات العربية كإحدى الأقنية الأساسية لتطوير المعرفة ونشرها تمكننا من التعرف إلى قواعد النشر والإجراءات والمعايير سواءٌ لجهة اتفاقها مع قواعد النشر العالمية، أو لجهة وفائها بما تدعي أنها تقوم به في نشر مقالات ذات جودة علمية.

إذاً تسعى هذه الدراسة إلى: (1) تحليل قواعد وإجراءات ومعايير تحكيم الأبحاث في الدوريات العربية في البلدان العربية في مجالَي العلوم الإنسانية بعامة والتربية بخاصة ومقارنتها مع نظيراتها العالمية؛ (2) تحليل القواعد المطبقة في تحكيم ونشر

(1) <http://www.arsco.org/detailed/21aaa2ce-3dc8-4e13-845f-050e68a3a405> (Accessed 26 June 2017).

المقالات العلمية في هذه الدوريات من خلال طرح المشكلة، أي الهوة التي تنشأ بين المعلن والمطبق.

للوصول إلى هذه الأهداف سوف يقوم الباحثان بما يأتي:

أ ـ مراجعة أدبيات عالمية حول قواعد النشر في الدوريات العلمية المحكّمة.

ب ـ تحليل قواعد النشر المعلنة في 47 دورية في العلوم الإنسانية والتربية.

ت ـ تحليل قواعد النشر المطبقة في 32 دورية لإجراء مقارنة بين المعلن والمطبق.

استخدمت الدراسة الحالية منهجية التحليل المقارن لدراسة قواعد النشر المعلنة والمطبقة في الدوريات التي قدمّت وصفاً لمجريات تطبيق قواعد النشر بأسلوب سردي ووصفي مرفق ببيّنات.

هناك 54 دورية متخصصة تصدر في الوطن العربي موثقة في قاعدة شمعة منها 34(63 بالمئة) تربوية و20(37 بالمئة) تربوية ـ نفسية. وهي بمعظمها (61.4 بالمئة) فصلية مقابل 4(8.1 بالمئة) سنوية، 14(28.5 بالمئة) نصف سنوية، وواحدة شهرية (2 بالمئة). وتتوزع الدوريات التربوية العربية الموثقة هنا على ثلاث فئات، على النحو التالي: الدوريات الورقية (21 دورية) وتبلغ نسبتها 39 بالمئة، الدوريات الورقية ـ الإلكترونية (16 دورية) وتبلغ نسبتها 30 بالمئة، الدوريات الإلكترونية (17 دورية) وتبلغ نسبتها 31 بالمئة بحسب تقرير شمعة غير المنشور. وتعتبر مصر الدولة الأكثر إنتاجاً للدوريات التربوية (22 دورية من 54) بل تكاد تصدر نصف الدوريات التربوية في الوطن العربي.

تمّ الحصول على قواعد النشر المعلنة لمجموعة مؤلفة من 47 دورية تربوية وعلم نفس من قاعدة بيانات شبكة المعلومات العربية التربوية (شمعة)، بعضها متاح إلكترونياً على موقع المجلة وبعضها متوافر ورقياً في شمعة. وتمت صياغة جدول تفريغ قواعد النشر المعلنة لهذه الدوريات حيث شملت العناوين التالية: المسار الشائع لتلقي المخطوطات؛ مبادئ التحكيم؛ آلياته؛ المعايير الشكلية؛ المنهجية والمضمون؛ والمبادئ (نزاهة وتضارب المصالح).

كما صيغت بطاقة تتألف من 11 عنواناً اختير منها: مسار التحكيم؛ آليات التحكيم؛ وقواعد النزاهة لفحص قواعد النشر المطبقة. وتمّ تحليل تقارير التحكيم لجهة الشكل (تقارير أعدت بواسطة الكتابة الحرة، استمارة اختيار من متعدد، ومزيج من الاثنين، عدد كلمات تقارير المحكّمين) والمضمون (أنواع التوصيات والقرارات)، فضلاً عن نوعيتها في إفادة المؤلفين في عملية المراجعة وتحسين المخطوطات. وقد وجهت هذه البطاقة إلى محرري 32 دورية في 17 قطر عربي منها 22 (68.7 بالمئة) دورية في دول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا و10 (32.2 بالمئة) دوريات في بلدان الخليج العربي. كما تمّ تفريغ التقارير بحسب 11 عنواناً في بطاقة تسمح بإجراء مقارنات بين تقارير المحررين بحسب العناوين المختارة. وقد أرفقت بعض تقارير المحررين بتقارير التحكيم بعد حجب اسم المؤلف والمحكّم معاً حفاظاً على سريتها.

أولاً: قواعد النشر والتحكيم في الدوريات العلمية العالمية

إنّ الأدبيات العالمية حول قواعد النشر في الدوريات التربوية حديثة العهد نسبياً (Graue and Galego, 2006) إذا ما قورنت بتلك المتعلقة بالدوريات العلمية؛ لذا كان ضرورياً البحث في مجالات أخرى (الطب والعلوم) من أجل بناء صورة أشمل حول قواعد النشر المعتمدة في الدوريات. وقد ركزت الأدبيات العالمية بصورة أساسية على مسألة مراجعة المحكِّمين؛ المدة الزمنية التي يستغرقها التحكيم؛ العناصر المرتبطة بالتحكيم؛ فضلاً عن مسار التحكيم. وفي حين أهملت الأدبيات العالمية مسائل تتعلق بسياسات وإجراءات تتعلق بالمبادئ كالنزاهة وتضارب المصالح، تتطرق هذه الدراسة إلى هذه المسائل كونها حيوية في وطننا العربي وذلك من خلال تحليل مضمون مبادئ النزاهة في 6 دوريات عالمية مرموقة للاسترشاد بخبرات وممارسات عالمية والاستفادة منها في تطوير قواعد النشر في الدوريات العربية.

وبالعودة إلى مراجعة المحكِّمين، تشير الأدبيات العالمية أنه في منتصف القرن الماضي، كانت موارد النشر محدودة بعدد قليل من الدوريات. أما في ظل المناخ السائد اليوم (فتح الإنترنت حدود وآفاق النشر على مصراعيه)، فلم تعد العديد من الدوريات تنشر ورقياً بل تتجه للنشر عبر الإنترنت ما يسمح لتلك الدوريات بقبول عدد أكبر من المساهمات وإتاحة فرص أوسع في الوصول إلى المعلومات (Morey [et al.], 2011).

قبل عام 1700، كان للمحررين حرية التقدير في ما يتعلق بالمخطوطات المقدمة إلى الدورية. تغيّرت هذه العملية في عام 1731، عندما نشرت الجمعية الملكية لأدنبره أول مجلد من المواد الطبية بعنوان المقالات الطبية والملاحظات (Benos, 2007) والتي خضعت للتحكيم. واليوم أصبحت هذه العملية أساسية في تقييم مدى صلاحية المخطوطات المقدمة للنشر بناء على قواعد محددة تضعها الدورية. لذا فإن مراجعة المحكِّمين هي واحدة من المهام الأكثر انتشاراً في مجال البحوث وهي تؤثر في طرائق إنتاج المعرفة والتطور المهني للأكاديميين. إذاً باختصار، تعني مراجعة الأقران (Peer Review) كما تسميها بعض الأدبيات العالمية، الحصول على النقد أو الاعتراف بمعايير البحث العلمي من قبل متخصصين في الحقل نفسه (Mutch, 2009).

وهذه العملية متقلبة وحسناتها تتراوح بين المصلحة الذاتية وضيق الأفق إلى إشراك الباحث والمحكِّمين والمحررين في رحلة فكرية بنائية تساعد الباحث على توضيح وتطوير بحثه المقدم إلى الدورية (Benham and Heck, 2005). وبحسب سيبر (Sieber, 2006) فإن

العملية قد تكون معيبة ولكن هذا هو أفضل ما لدينا. ويتقبل الأكاديميون والباحثون هذه العملية على الرغم من مواضع الضعف التي تعتريها مثل التحيّز، والخصوصية، والخداع، والسرية، وتضارب المصالح، وإدامة الوضع القائم، ومنع الابتكار، والسلطة، والتأخير والنفقات (Rennie, 2003).

والمدة الزمنية التي يستغرقها التحكيم هي إحدى القضايا التي تتوقف عندها الأدبيات كما يستل ذلك من الاقتباس الوارد أدناه: «من المحتمل أن تغير وظيفة، تتزوج وتؤسس عائلة قبل نشر مقال في مجلة علمية حيث يتراوح وقت معالجة ورقة ما من 12 إلى 24 شهراً في أحسن الأحوال» (Kumar, 2014).

يثير هذا الاقتباس مسائل تتعلق بأسباب تأخير نشر المخطوطات. وللتوضيح، تنقسم مدة النشر إلى: (1) المسافة الزمنية بين تقديم المخطوطة وتاريخ إبلاغ المؤلف نتائج التحكيم؛ (2) المسافة الزمنية بين تقديم المخطوطة ونشرها. وفي الحالتين فإن مدة النشر هي ظاهرة سلبية لما يترتب عليها من إبطاء عملية نشر المعرفة العلمية مقارنة بالدوريات الإلكترونية أو تلك التي تعتمد النشر المفتوح مقابل تسديد بدل رسوم النشر. لذلك، تعمد دور النشر المرموقة عالمياً إلى الحد من تأخير نشر المخطوطات المقبولة[2] باستخدامها شعارات دعائية على مواقعها الإلكترونية مثل الإسراع في نشر المعرفة (Springer Publishers) أو بحوث اليوم (Taylor and Francis)، وذلك تلمُّساً منها لمشكلة المدة الزمنية الطويلة نسبياً التي تستغرقها عملية التحكيم. تبيّن الأدبيات أن إجمالي متوسط تأخير نشر المخطوطات في دوريات الاقتصاد والأعمال تصل إلى متوسط حسابي يبلغ 13.4 شهراً (Trivedi, 1993)، بينما تبلغ 14 شهراً في مجلات العلوم الاجتماعية، والآداب والفنون 14.2 شهراً وهي متوسطات أعلى من تلك التي يستغرقها نشر المخطوطات العلمية في مجال الكيمياء التي تصل إلى (9 أشهر) والهندسة (10 أشهر) والرياضيات (13 شهراً) (Solomon, Laakso and Björk, 2013). ويمكن تلخيص أسباب التأخير على الشكل الآتي: عدم توافر محكّمين مناسبين؛ حاجة المحرر إلى وقت للاتصال بالخبراء والعثور على محكّمين اثنيْن (Stamm [et al.], 2007).

وغالباً ما لا يملك المحكِّم الوقت الكافي لتحكيم المخطوطة بسبب التزامات أخرى لديه وهذا يعدّ سبباً إضافياً لطول مدة التحكيم من تقديم المخطوطة وصولاً إلى القرار الختامي بشأن نشرها أو رفضها.

(2) <https://www.springer.com/education+%26+language/journal/10833> (Accessed 26 June 2017).

إذاً تتألف عناصر التحكيم من المؤلف، المحرر، وفريق المراجعة. يأتي المؤلف من خلفية أكاديمية إذ يحاول النشر من أجل غايات تطوير المعرفة والترقية الأكاديمية. أمّا المحرر فوظيفته هي ضمان النشر ضمن المهلة المحددة. لإنجاز ذلك، يجب ضمان وجود عدد كافٍ من المخطوطات المقدمة، والحفاظ على مدة وجيزة لمراجعة المحكِّمين. كما يسعى المحرر إلى نشر أبحاث ذات تأثير في تطور البحث العلمي (Shugan, 2007). أما بالنسبة إلى فريق المراجعة، فيكمن دوره في تقييم نقدي للمخطوطات ما يسهم في تحسين نوعية المخطوطات (Laband, 1990). يجب على فرق التحكيم تقييم أهمية البحث ودقة اختيار الإجراءات (المنطق، التقنيات، وطرق جمع البيانات... إلخ)، وتقييم البّينات وراء جميع الفرضيات، وضمان تقديم وافٍ ودقيق للنتائج، فضلاً عن النظر في مساهمة المخطوطة في تطوير المعرفة (Shugan, 2007). وتتمحور الأهداف الأساسية في تحسين جودة المخطوطات إلى جانب ضمان السرعة والدقة والمهنية في تقييمها. لذا غالباً ما يتم وصف المحررين والمحكِّمين كحماة البوابة (Graue, 2006).

يضطلع كل عنصر بدور أساسي وفاعل، لكن يبقى المحرر هو الأساس لضبط إيقاع المراجعة من حيث السرعة، الدقة والجودة.

وفي التفاصيل، يقدم المؤلف مخطوطته لمجلة ويتخذ المحرر قراراً مبدئياً بالرفض أو بالإرسال للتحكيم. يتم إرسال المواد المختارة للتحكيم إلى اثنين أو أكثر من المحكِّمين المراجعة العمياء المزدوجة. عندما تُرسَل المراجعة، يتخذ المحرر/هيئة التحرير قراراً بالنشر كما هي، أو بالعودة إلى المؤلف بشأن قبول المراجعات أو رفضها (Mutch, 2009). في التفاصيل، يتم إشعار المؤلف باستلام المخطوطة من طريق البريد الإلكتروني أو نظام التتبع. ثم تُمنح كل مخطوطة رقماً وتُرسَل إلى محكِّمين اثنين على الأقل ويتم منحهما كلمة مرور ومهلة لإنجاز المراجعة. ينتظر المؤلفون إلى حين استلام جميع المراجعات حتى ينظر المحرر بتوصيات المحكِّمين: نشر مع أولوية عالية؛ تنشر إذا كانت المساحة متاحة؛ قابلة للنشر بعد إجراء تعديلات ثم إعادة النظر من قبل المحرر أو المحكِّمين؛ رفض. ويتم إبلاغ المؤلف بتوصيات المحكِّمين والمحرر من طريق نظام ScholarOne. ويتواصل المحرر مع المؤلف لإبلاغه النتيجة (Mutch, 2009).

تختلف آراء المحكِّمين في كثير من الأحيان ما يتطلب إرسال المخطوطة إلى محكم ثالث. يستغرق اتخاذ القرار عاماً أو أكثر ثم تحتاج جدولة نشر المخطوطة في العدد المناسب عاماً آخر (Mutch, 2009). إلا أن هذه المدة مطّاطة وقد تستغرق وقتاً أقل بحسب سياسة الدورية وعدد تدفق المخطوطات إليها، فضلاً عن توجه بعض الدوريات إلى تقصير مدة التحكيم نظراً إلى الانتقاد المتزايد حول طول المدة الزمنية كما ورد سابقاً.

أمّـا المخطوطات الأخـرى التـي تستوفي شـروط قواعـد النشـر حسـب المساحة المتاحة للنشر فهي المواضيع المقدمة بصورة جيدة، ولكن، ربما، ليست جديدة أو مثيرة (Mutch, 2009). ويمكن استخلاص مميزات عامة للمخطوطات الصالحة للنشر كما وردت في الأدبيات العالمية (Mutch, 2009) على النحو التالي:

- أن تقدم معلومات جديدة؛
- أن تظهر معرفة وافية في مجال معيَّن؛
- أن تعالج قضايا راهنة في حقل الدراسة؛
- أن تسأل وتحاول الإجابة عن أسئلة استفزازية بطريقة مقنعة؛
- أن تجلب رؤى جديدة في المناقشات والقضايا الراهنة؛
- أن تكون مكتوبة بصورة جيدة؛
- أن تحاكي اهتمامات القرّاء؛
- يجب أن تكون الأوراق متماسكة نظرياً، منهجياً وأسلوبياً؛

وتحاكي هذه الميزات تلك التي تنشرها المواقع الإلكترونية لدوريات عالمية مرموقة مثل **سبرنغر** (*Springer*) والتي تقدم دليلاً استرشادياً تفصيلياً للمحكِّمين بهيئة دورة تدريبية قصيرة (Tutorial) ذات أهداف محددة ومخرجات تعلُّمية، فضلاً عن معايير لتقييم المخطوطات كما يتبيّن في الرابط أدنـاه[3]. وتختتم الدورة باختبار مدى تعلم المحكّم لأصول المراجعة من طريق موقع الدورية[4].

إذاً، وضع المعايير وبنود تحكيم المخطوطات هو من اختصاص الدوريات التي قد تستخدم بنوداً مختلفة من الناحية الشكلية. أما الأدبيات فتشير إلى البنود بوجه عام دون التطرق إلى التفاصيل كما يظهر الرسم البياني الرقم (1) مسار التحكيم الذي تم استلاله من دورية **الجريدة الأمريكية للثقافة**[5] (*American Journal of Education*).

أما اختيار المحكِّمين فيتم عبر الأشكال التالية:

أ) الطلب من قبل المحرر؛

ب) مبادرة ذاتية من المحكم، حيث يعبّر عن رغبته بذلك ويكون لديه قائمة قد كوّنها نتيجة التجربة أو عبر البحث عن محكم مناسب للمجال الراغب بتغطيته؛

ج) الاختيار من قائمة محكِّمين محتملين تقدم بها المؤلف (Morey [et al.], 2011).

---

(3) <https://www.springer.com/gp/authors-editors/authorandreviewertutorials/howtopeerreview/peer-review-overview/10286386> (Accessed 26 June 2017).

(4) المصدر نفسه قام الباحثان بترجمته إلى العربية.

(5) تم اقتباس المصفوفة من Elsevier.

وتشير التجارب إلى أنه لا فارق نوعياً بين المحكِّمين المختارين من المؤلف أو أولئك الذين يختارهم رئيس التحرير غير أن الذين يختارهم المؤلف كانوا أكثر ميلاً إلى التوصية بالنشر (Morey [et al.], 2011).

الرسم البياني الرقم (1)
مسار التحكيم

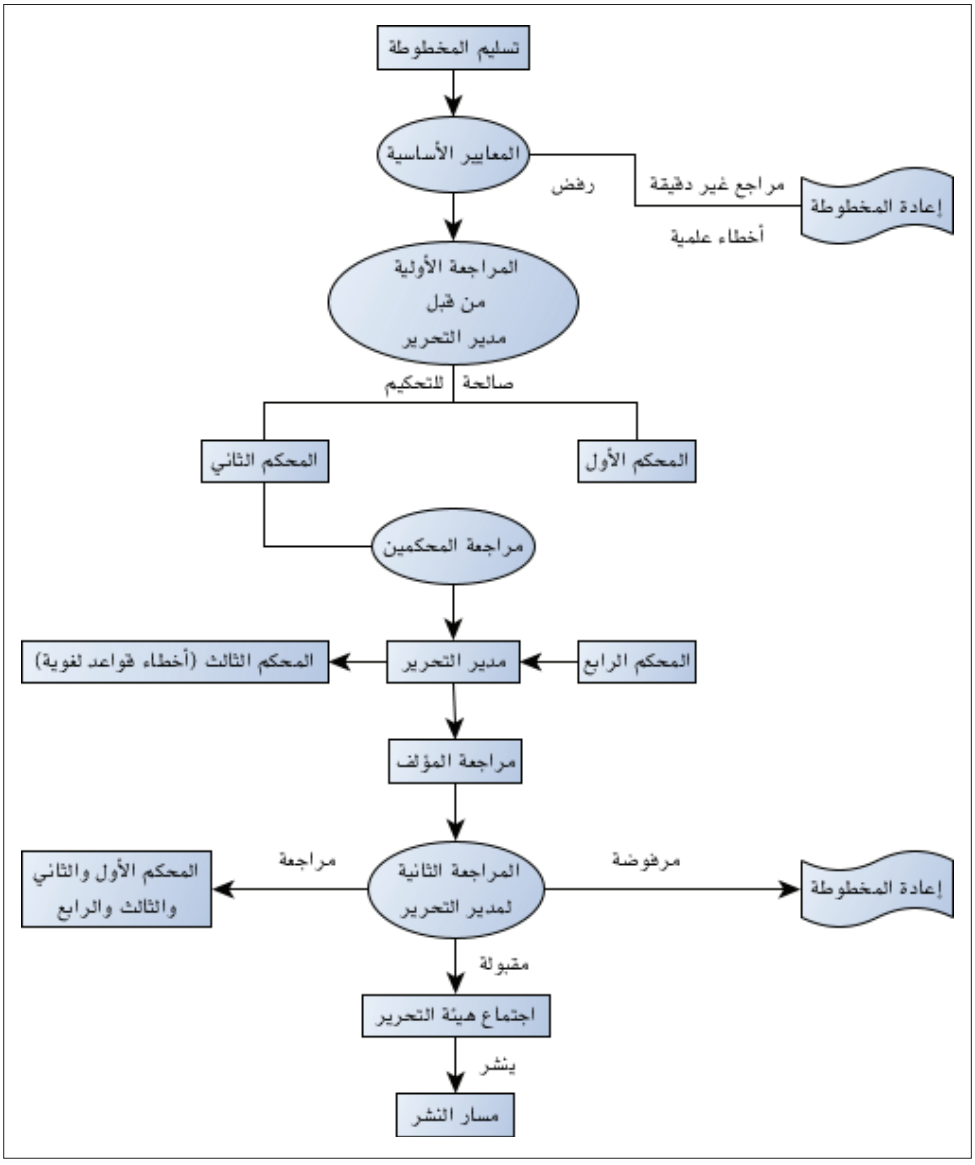

وتتعدد نماذج المراجعة إلا أن هناك خمسة نماذج شائعة كما يتبين في الجدول الرقم (1).

الجدول الرقم (1)
نماذج المراجعة

النماذج	التعريف
النموذج الرقم (1): المراجعة العمياء المزدوجة	إن المراجعة العمياء المزدوجة هي الأكثر شيوعاً حيث تكون هوية المؤلف محجوبة عن المحكّمين، وكذلك هوية المحكّمين محجوبة عن المؤلف؛ أحياناً هناك حاجة إلى إشراك محكم لتقنيات البحث الكمّي والنوعي ضمن فريق المراجعة بالإضافة إلى محكّم للمحتوى (Carriuolo [et al.], 2007). ويشير Corlett (2005) إلى أن هذا النموذج يحمي كل الأطراف من الانتقام الأكاديمي، لكنه يعمل جيداً فقط عندما يمتلك المحرر الخبرة والضمير.
النموذج الرقم (2): التعاون	أما في نموذج التعاون، فيتدخل المحرر لتحويل المنافسة بين المؤلف والمحكم إلى تعاون بحيث لا ينغمس المحكم في تكتيكات التأخير (Kumar, 2014).
النموذج الرقم (3): المراجعة الأحادية	هي نقيض الممارسة الحالية للمراجعة العمياء (Kumar, 2014).
النموذج الرقم (4): مراجعة الأقران التفاعلية	تتم المراجعة على مرحلتين: مستقلة وتفاعلية. بعد الجولة الأولى من المراجعة المستقلة، تبدأ الجولة الثانية من المراجعة التفاعلية حيث يتفاعل المحرر مع المؤلف مباشرة حول الأسئلة التي طرحت، ويتم اقتراح تحسينات للمخطوطة (Kumar, 2014).
النموذج الرقم (5): نموذج المراجعة المتاحة بالمجّان	في هذا النموذج لا يتم إخفاء الهويات، إذ يتم الكشف عن أسماء المؤلف والمحكّم معاً(*).

(*) <http://editorresources.taylorandfrancisgroup.com/peer-review-introduction/> (Accessed 27 June 2017).

«المراجعة الأحادية والعمياء المزدوجة هي الأكثر شيوعاً في عمليات التحكيم في الدوريات العالمية. وقد يختلف نموذج المراجعة باختلاف نوع ونطاق الدورية وسياسة المراجعة لديها. ويعرّف دار النشر المرموق عالمياً Francis and Taylor المراجعة على أنها عملية تعاونية تسمح للمخطوطات المقدمة إلى مجلة بتقييمها والتعليق عليها من قبل خبراء مستقلين في نفس مجال البحث. يوفر التقييم والنقد المتولد من مراجعة الأقران للمؤلفين تغذية راجعة لتحسين عملهم، ويسمح للمحرر بتقييم مدى ملاءمة المخطوطة للنشر في المجلة»(6).

(6) «Peer review, also known as refereeing, is a collaborative process that allows manuscripts submitted to a journal to be evaluated and commented upon by independent experts within the same field of research. The evaluation and critique generated from peer review provides authors with feedback to improve their work and, critically, allows the editor to assess the paper's suitability for publication in the journal». Retrieved from <http://editorresources.taylorandfrancisgroup.com/peer-review-introduction/>, translated by the authors to Arabic (Accessed 26 June 2017).

وإذا أردنا تقويم مراجعة الأقران، يقول البعض إن الوقت الذي تستغرقه هذه المراجعة شرّ لا بد منه لضمان جودة عالية، غير أن التجربة أثبتت أن لا علاقة عضوية بين عاملَي الوقت وجودة المراجعة (كومر، 2014). وقد أظهرت استطلاعات رأي أن العديد من المحكِّمين بحاجة إلى دوافع مالية أو غير ذلك مقابل عملهم (Snell and Tite Schroter, 2007; Spencer, 2005)). كذلك لا تُدخل أي من الجامعات أعمالَ التحكيم لأعضاء هيئة التدريس ضمن معايير الأداء والترقية الأكاديمية. يكافأ نشر بحوث أعضاء هيئة التدريس من طريق الترقية في حين لا يقدر العمل في مجال المراجعة.

أما نقاط الضعف بحسب ريني (Rennie, 2003) فهي: التحيّز، والخصوصيات، والسرية، وتضارب المصالح، ترسيخ الوضع القائم، وخنق الابتكار. تتمحور معظم الهواجس حول ترسيخ الوضع القائم (Status-quo) (Luke and Luke, 2005)، ما يؤدي إلى خنق الابتكار إلى جانب إسكات بعض الأصوات المهمشة تقليدياً (خارج التيار الرئيسي الاجتماعي والاقتصادي والعرقي أو النوع الاجتماعي أو الديني)، (Kumashiro, 2005)، وبالتالي، فمن المهم للمحكِّمين والمحررين استخدام مجموعة متنوعة من العدسات والأفكار للتقييم. وهناك أيضاً عدم وضوح حول ماهية المعايير المتعارف عليها لما يمكن وضعه في خانة البحث الجيد.

يشكل تحيّز المحكِّمين إشكالية أخرى كالنوع الاجتماعي، وبلد المنشأ، وأحكام مسبقة قد تؤدي دوراً رئيسياً أثناء مراجعة مخطوطة معينة. وقد كشفت الدراسات أن هناك تفضيلاً للتحيُّز الإيجابي على التحيُّز السلبي فكل من المحكِّمين والمحررين يفضلون المخطوطات التي تقدم نتائج إيجابية للنشر (التحيّز التأكيدي) أكثر من تلك التي تقدم نتائج سلبية. وقد وجدت دراسات أخرى أن التحيّز يمكن أن يكون كبيراً ضد الأبحاث القائمة في البلدان الأقل نمواً (Benham and Heck, 2005).

وعلى الرغم من نقاط الضعف التي تعتري عملية التحكيم، يمكن اعتبار نظام مراجعة المحكِّمين أساسياً لإنتاج المعرفة الجيدة. ينبغي أن تربط هذه العملية أفراداً من وجهات نظر مختلفة. ونظراً إلى الثقة في المجتمع العلمي والتقييم على أساس الجدارة ينبغي أن تكون مراجعة المحكِّمين مكاناً للتبادل والشعور بالراحة حيث يتم الحكم على المساهمة المحتملة في البحوث والممارسة.

يشعر أنصار المراجعة المفتوحة التي تنطوي على نشر مقالة بطريقة محدودة ومن ثم السماح لجمهور أكبر للتعليق عليها أو نقدها قبل أن يتم تحريرها للجمهور العام، وقد تنقح المخطوطات باستمرار، حيث يتم إبداء التعليقات التي قد تؤدي إلى وجود مقال لها في عدة نسخ (Williamson, 2003). ترفع هذه الممارسة من جودة المخطوطات، وتسّرع في عملية نشرها، فضلاً عن تخفيف العبء على المحكِّمين. وفي المقابل، يقول أنصار مراجعة المحكِّمين إنها ضرورة حتمية من أجل الحفاظ على جودة المقالات (Morey [et al.], 2011).

وللتدقيق في مدى تطبيق المعايير التي أشارت إليها مراجعة الأدبيات في الدوريات العالمية، اختار الباحثان 6 دوريات عالمية لديها حزمة متكاملة من الإرشادات لكل من المؤلف والمحكِّم، فضلاً عن سياسات وإجراءات تتعلق بالمبادئ كالنزاهة وتضارب المصالح.

تتميّز الدوريات العالمية المرموقة التي شملتها الدراسة وعددها 6 بحزمة متكاملة من قواعد النشر المنشورة على مواقعها الإلكترونية، فضلاً عن دليل متكامل للمؤلفين ودليل آخر لتحضير المخطوطات. وتوفر الدوريات أيضاً معلومات عن فهرستها في قواعد بيانات عالمية، فضلاً عن مكانتها العالمية بحسب معامل التأثير وH-Index وGoogle Scholar وغيرها. وتتمتع هذه الدوريات أيضاً بسياسة منشورة على موقعها الإلكتروني حول مسار التحكيم ومبادئ النزاهة.

تعتمد الدوريات العالمية نظام التتبع (Tracking System) الذي يلزم المؤلف بتحميل مخطوطته، الملخص، وملخص السيرة الذاتية دون الإسم، والجداول والرسوم البيانية تحمّل منفصلة في خانات مخصصة لكل واحدة منها على الموقع الإلكتروني. ويحصل المؤلف على رقم ورسالة إشعار تسلم المخطوطة من قبل الدورية لمتابعة المراجعة والاطلاع على التوصيات والقرارات الصادرة بشأنها من جانب المحكِّمين ورئيس هيئة التحرير. تشير دورية **الجريدة البريطانية للدراسات الثقافية** (*British Journal of Educational Studies*) إلى أنها تستخدم ScholarOne لإدارة عملية مراجعة المحكِّمين. كما تعتمد الدوريات العالمية نموذجاً موحداً للتحكيم وهو إخضاع كل المخطوطات للتحكيم الذي يتضمن فحصاً أولياً بناءً على موافقة وتصريح المؤلف بقبول ذلك. بالنسبة إلى اختيار المحكِّمين فقد تم تحديد أربعة نماذج: الأحادي الأعمى؛ المزدوج الأعمى؛ المراجعة المفتوحة بعد نشر المقالة حيث يمكن للقرّاء التعليق عليها؛ والمراجعة المفتوحة قبل نشر المقالة أي أن المراجع والمؤلف يعرفان بعضهما بعضاً. يعتقد البعض أن هذا النموذج هو أفضل وسيلة لمنع التعليقات السلبية إبان المراجعة، ووقف الانتحال، فضلاً عن تشجيع المشاركة في مراجعة صادقة.

يتم تحكيم كل مخطوطة في الدوريات التي تنشرها تايلور وفرانسيس (*British Journal of Educational Studies*) من خلال مراجعة المحكِّمين لنوعيتها، وصحتها، وأهميتها في المجال ذات الصلة. وتشدد باقي الدوريات على استقبال المخطوطات التي لم يتم تسليمها إلى دورية ثانية. يشار إلى تضارب المصالح في كافة مواقع الدوريات العالمية وتشمل التالي: الاستشارات؛ توظيف مجموعات مناصرة؛ منح الرسوم والأتعاب؛ براءات الاختراع؛ العائدات من الأسهم أو حصة الملكية. وتعرف دورية (*British Journal of Educational Studies*) التضارب في المصالح أنه يمكن أن يحدث عندما يكون لديك كباحث (أو صاحب العمل أو الكفيل) علاقة مالية أو تجارية أو قانونية أو مهنية مع منظمات أخرى، أو مع الأشخاص الذين يعملون معهم، والتي يمكن أن تؤثر في البحث[7]. وتذهب دورية **الجريدة**

(7) «A conflict of interest can occur when you (or your employer or sponsor) have a financial, commercial, legal, or professional relationship with other organizations, or with the people working with them, that could influence your research».

الأسترالية للثقافة (*Australian Journal of Education*) إلى تسليط الضوء على المحكم وحثه على إبلاغ محرر المجلة عن أي تضارب في المصالح[8].

وحقوق النشر ملحوظة في الدوريات العالمية كافة المشمولة بالدراسة، حيث يقوم كل باحث كانت قد قُبلت مخطوطته على تعبئة بيان حقوق النشر والملكية وتسليمه للدورية عبر نظام التتبع فيها، وذلك كشرط من شروط النشر. ويشمل ذلك المخطوطات التي تتبع النشر العادي والنشر المفتوح على حد سواء. وتشمل حقوق النشر تلك التراخيص التي أنشأها المشاع الإبداعي (Creative Commons) حيث يطلب من المؤلفين توقيع ترخيص للنشر بحسب الخيارات التي يوفرها المشاع الإبداعي وفق أربعة نماذج معدّة سلفاً؛ مثل إعادة نشر المقالة مع تعديلات مع توثيق المصدر، أو وضع إشارة عدم إعادة النشر لأغراض ربحية أو تجارية وإلى ما هنالك من تراخيص يعتمدها المشاع الإبداعي.

ثانياً: قواعد النشر والتحكيم في الدوريات العربية: بين الإعلان والتطبيق

1 ـ نتائج قواعد النشر المعلنة في الدوريات العربية

تُرسَل المخطوطات إلى الدوريات عبر الوسائل التالية: بريد إلكتروني (48 بالمئة)؛ بريد إلكتروني أو بريد عادي (12 بالمئة)؛ بريد عادي فقط (36 بالمئة) للمقالة المطبوعة مرفقة مع قرص مدمج؛ أو عبر تحميل المخطوطة عبر الموقع الإلكتروني للدورية مباشرة (4.7 بالمئة) بعد حصول المؤلف على كلمة مرور. باستثناء دورية *Near and Middle Eastern Journal of Research in Education* التي تستخدم نظام التتبع الخاص بـ Qscience.com فإن أياً من الدوريات العربية لا تتبع آلية تلقي المخطوطات التي تعتمدها الدوريات الأجنبية المرموقة.

يتبين أن 65 بالمئة من الدوريات العربية لديها مبادئ تحكيم معلنة. وقد رُصدت ثلاثة نماذج لمبادئ التحكيم المعلنة: نموذج الفحص الأولي للمقالة، نموذج تحكيم المخطوطة عدا فئة الأساتذة، ونموذج تحكيم المخطوطة دون فحص أولي.

يتفق نموذج الفحص الأولي للمخطوطة مع مبادئ التحكيم في الدوريات العالمية المرموقة حيث يتم التحقق من صلاحية المخطوطات المرسلة قبل إدراجها للتحكيم لجهة اتفاقها مع مواضيع الدورية، فضلاً عن مواءمتها للمعايير الشكلية التي تضعها الدورية. أما

(8) «It is important to highlight to the journal editor any conflict of interest that you feel might occur if you review the paper. Please do so as discretely and as quickly as possible».

الدوريات العربية التي تتبع هذا النموذج وعددها 9 فلم تشر إلى الغاية من الفحص الأولي مثل خلوّ المخطوطة من السرقة الأدبية، مثلاً.

كما تم رصد نموذج استبعاد مخطوطات الأساتذة من التحكيم في مجلة **الإرشاد النفسي** (مصر) حيث تعرض البحوث للتحكيم على محكّمين من مستشاري تحكيم المجلة «فيما عدا بحوث الأساتذة». وأيضاً في **دراسات تربوية واجتماعية** (جامعة حلوان ـ مصر). هذا النموذج فريد كونه ينحرف عن قواعد التحكيم في الأدبيات العالمية، فضلاً عن تلك التي تعلنها الدوريات الغربية المرموقة.

أما نموذج تحكيم المخطوطة دون فحص أولي فهو الأكثر انتشاراً بين الدوريات العربية وهو ينقسم إلى فئتين: فئة التحكيم مقابل بدل مالي يقوم المؤلف بتسديده مرفقاً مع المخطوطة وعددها 24 (51 بالمئة) دورية، وفئة التحكيم بدون بدل مالي 23 (49 بالمئة) دورية الذي يقوم به إما محكّمون خارج هيئة التحرير أو أحد أعضاء هيئة تحرير الدورية. من الملاحظ أن التحكيم مقابل بدل مالي هو الأكثر انتشاراً في الدوريات المصرية حيث بلغت نسبتها من مجموع الدوريات التي تفرض رسوماً بدل التحكيم 66 بالمئة مقابل 34 بالمئة في باقي البلدان العربية.

بالنسبة إلى آليات التحكيم لم تقدم أيٌّ من الدوريات العربية إرشادات تحكيم معتمدة من المحكّمين لمراجعة المخطوطات المرسلة إلى الدورية. أما بالنسبة إلى اختيار المحكّمين فقد تم تحديد نموذجين: من داخل أو من خارج لجنة التحرير.

نموذج المراجعة العمياء هو الأكثر شيوعاً بين الدوريات العربية أسوةً بقريناتها الغربية. إلا أن نماذج مراجعة التعاون، المراجعة الأحادية، ومراجعة المحكّمين التفاعلية (الجدول الرقم (1)) غير معلنة في قواعد نشر الدوريات التي شملتها الدراسة، واقتصرت إما على إعلان التحكيم من قبل اختصاصيين أو المراجعة السرية.

أما المعايير الشكلية للنشر، فباستثناء **مجلة كلية التربية** ـ جامعة كفر الشيخ (مصر) ودورية **المدرسة المغربية**، لدى الدوريات العربية التي شملتها الدراسة معايير شكلية واضحة، فإن 13 منها تتبع معايير الجمعية الأمريكية لعلم النفس (American Psychological Association)، أما الدوريات الباقية فتتبع معايير شكلية خاصة بها في شكل وأسلوب المقالة.

وبالعودة إلى مبادئ النزاهة وردت عبارة المبادئ في 36 (76.5 بالمئة) من أصل 47 دورية وقد تراوحت بين النزاهة وحقوق النشر. إن خيارات حقوق الطبع والنشر المعلنة محدودة في الدوريات العربية. كما أن هناك غياباً لسياسات التضارب في المصالح لجهة الباحث والمحكّمين. مثلاً، لم تشر أي من الدوريات العربية علناً، في سلة قواعد النشر أو على مواقعها الإلكترونية، إلى تضارب المصالح؛ كما لم يتم العثور على سياسات أو ملاحق تتعلق بهذا المعيار في النشر والذي تلحظه الدوريات العالمية من أجل تأمين نزاهة

التحكيم. وجدير بالإشارة أن معظم الدوريات تصدر عن كليات التربية في مؤسسات تعليم عال عربية وهي موجهة أصلاً إلى جمهور هذه المؤسسات أي أعضاء هيئة التدريس لأغراض الترقية الأكاديمية، ما يثير التباساً حول سرية التحكيم وعدالته، فضلاً عن جودة المقالات المنشورة.

وفي حين بيّنت دراسة قواعد النشر المعلنة أن 65 بالمئة من الدوريات العربية لديها قواعد نشر قائمة على نحو ملموس من حيث الشكل، إلا أن هناك حاجة إلى النظر في ما هو مطبق فعلاً لأن ما أعلن عنه قد لا يعكس الحالة الفعلية ولا يقدم بيّنات على ما يحدث فعلاً أثناء التحكيم.

2 ـ نتائج تحليل قواعد النشر المطبقة في الدوريات العربية

تستعرض الأقسام التالية نتائج تحليل تقارير الدوريات العربية حول قواعد النشر المطبقة وفقاً للتالي: مسار التحكيم، آليات التحكيم، وقواعد النزاهة. ويشتمل مسار التحكيم على ما يلي: المدة الزمنية الفاصلة بين تقديم المخطوطة ونشرها؛ التواصل مع الباحث حول مسار تحكيم المخطوطة المقدمة؛ تبليغ المؤلف القرار المبدئي بالقبول أو الرفض.

المدة الزمنية الفاصلة بين تقديم المخطوطة ونشرها محددة بجداول زمنية تقريبية ومطاطة أحياناً في الدوريات التي قدمت تقاريرها. تتراوح مدة إحالة المخطوطة إلى المحكِّمين من قبل المحرر بحده الأدنى يوم واحد من تاريخ استلام المخطوطة إلى ثلاثة أسابيع كحد أقصى، وهي تحاكي تلك المدة الزمنية التي تستغرقها إحالة المخطوطات إلى المحكِّمين في الدوريات التربوية العالمية. أما مدة التحكيم بعد الإحالة إلى المحكِّمين فتتراوح بين 21 يوماً إلى ثلاثة أشهر كحد أدنى والنشر ما بين 6 ـ 12 شهراً كحد أقصى وهي مدة شبيهة أيضاً بتلك التي يستغرقها النشر في الدوريات العالمية. أما العوامل المتعلقة بالمدة الزمنية والتي رُصدت في الدراسة الحالية فهي:

- **العامل المالي:** يؤخر نشر المخطوطات لمدة أطول في حال احتجبت الدورية عن الصدور لفترة أو شحّت الاعتمادات المالية المرصودة لها كدورية الأبحاث التربوية في لبنان مثلاً.

- **العامل الجغرافي:** قد يُسرَّع النشر أحياناً بسبب قرب المحكِّمين إذا كانوا من بلد الدورية، حيث يسهل متابعتهم والاتصال بهم، وبالتالي تكون تلك المدة أقل مما لو كان المحكِّم من خارج بلد الدورية كما أعلنت عن ذلك **مجلة الطفولة العربية** في الكويت. ومن الغريب أن تعلن دورية عن وجود هذا العامل المؤثر في المدة الزمنية للتحكيم والنشر فيها في ضوء دور وسائط التواصل الإلكترونية التي تسهل عمليات التشبيك والتواصل بطريقة سريعة وفعّالة. وربما تأتي الإجابة من **المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية** في مصر والتي أعلنت أن «هناك بعض المحكِّمين لا يجيدون استقبال

البحوث إلكترونياً ويفضلون استلام البحوث ورقياً وإجراء التعديلات على البحث الورقي أيضاً مما يطيل وقت تحكيم البحث وتعديله قبل النشر».

• **عامل عدد المخطوطات ولغتها:** في حال قبول المخطوطة فإن نشرها يتأثر بعددها، فضلاً عن لغتها، كما هي الحال في مجلة الدراسات التربوية والنفسية في سلطنة عمان، حيث تتلقى هذه الدورية أعداداً كبيرة من المخطوطات من بلدان عربية كالأردن، مثلاً. ومن أجل تمثيل الدول المختلفة في النشر، بحسب تقرير هذه الدورية، فإنه يتم توزيع المخطوطات على أعداد الدورية. كما تنظر هيئة تحرير هذه الدورية لعدد مرات النشر في المجلد الواحد للكاتب الواحد، فيتم تأخير بعض البحوث لإعطاء الفرصة لباحثين لم ينشروا فيها من قبل. كما أنّ نشر المقالات باللغة الإنكليزية يستغرق وقتاً أقل كثيراً من المقالات باللغة العربية، وذلك لاختلاف أعداد المقالات في اللغتين. ففي اللغة العربية يصل للمجلة ما لا يقل عن 300 بحث في السنة الواحدة بينما يأتي عدد أقل من المخطوطات باللغة الإنكليزية. وتنشر المجلة عدداً واحداً باللغة الإنكليزية مقابل ثلاثة أعداد باللغة العربية وذلك لاستيعاب تدفق المخطوطات إليها، ما يثير التساؤل حول نوعية التحكيم مقارنة مع الدوريات التربوية المرموقة عالمياً التي تنشر ما بين 5 إلى 6 مقالات فقط في العدد الواحد[9].

• **عامل تأخير المحكم:** إذ إن هناك محكّمين ذوي كفاءة لا يقبلون أن تتحدد لهم مدة التحكيم من جانب الدورية ويأخذون وقتاً طويلاً جداً لإنجاز تحكيم المخطوطات كما كشف عن ذلك تقرير **المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية المصرية.**

أضافت العوامل المذكورة أعلاه مادة جديدة إلى أدبيات قواعد النشر لم يتم التطرق إليها في الأدبيات الغربية. يبدو أن هذه العوامل تتعلق بالسياق العربي لقضايا إنتاج المعرفة، حيث أشار المحررون إلى قضايا التمويل المالي المحدود في النشر، فضلاً عن القضايا الثقافية المتعلقة باللغة والمهنية في التحكيم والمعوقات الجغرافية التي قد تحد من فعالية التحكيم ومدته.

التواصل عبر «الإيميل» مع الكاتب حول مسار تحكيم المخطوطة المقدمة هو النموذج الأكثر شيوعاً في الدوريات العربية. وقد تمّ رصد دورية واحدة في مصر تطلب من الكتّاب الراغبين بالنشر فيها التواصل معها عبر الهاتف، إذ تضطر بعض الدوريات إلى الاتصال بالكتّاب والمحكّمين عبر الهاتف عندما يكون هناك أكثر من بحث مقدم وأحياناً لتسريع التحكيم. ورُصدت دورية واحدة في مصر أيضاً تعتمد المراسلة عبر وسائط التواصل الاجتماعي (واتس آب) من جانب الكاتب قبل إرساله ملخص بحثه عبر «الإيميل» المخصص للدورية. وقد رُصدت أيضاً دورية واحدة في مصر لا تزال تتلقى المخطوطات عبر البريد

(9) <http://www.ijere.com/volume/volume-2-issue-1> (Accessed 10 May 2017).

الجوي. وباستثناء ثلاث دوريات عربية كانت قد أفصحت عن وجود نظام تتبّع لديها، هناك بوجه عام غياب لنظام تتبُّع إلكتروني.

بالعودة إلى تقديم المخطوطات، يعطى الرقم التسلسلي لكل مخطوطة مع حذف إسم المؤلف حفاظاً على سرية التحكيم. وتخضع لجنة تحرير المخطوطات المقدمة إلى مسح مبدئي؛ إما للتأكد من خلوِّها من السرقة الأدبية، أو للتأكد من مدى مطابقة المخطوطة لقواعد ومواصفات النشر الفنية المعلنة، فضلاً عن مدى مطابقتها لسياسة النشر في الدورية. ولا ينسحب المسح الأولي على الدوريات المغربية، وبخاصة تلك التي لا تصدر عن جامعة كمجلة **علوم التربية** التي أعلنت في تقريرها أنها لا تتشدد كثيراً في توافر الشروط الدقيقة في قبول المخطوطات وذلك تشجيعاً للباحثين على الكتابة، وعبارة «لا تتشدد» لا تعكس جدية وصرامة عمليات التحكيم وتالياً تمتُّع المقالات المنشورة بالجودة المطلوبة.

وبالنسبة إلى الفحص الأولي، فهو يتّم للكشف عن السرقة الأدبية عبر الوسائل التالية: Turnitin[10]؛ محرك غوغل؛ أو من خلال قواعد بيانات (عمادة البحث العلمي) التي تصدر **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية** في فلسطين للتأكد من أن البحث لم ينشر سابقاً أو أنه لم يقدم للنشر سابقاً لإحدى دوريات الجامعة. والدورية الوحيدة التي قدمت نموذجاً للفحص الأولي هي رسالة التربية وعلم النفس في السعودية حيث تضمن ثمانية بنود منها بند حول مدى توافق البحث مع ضوابط الشريعة الإسلامية وتعاليمها.

لم تكشف أياً من الدوريات عن نسبة قبول الاستلال باستثناء مجلة **جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدارسات التربوية والنفسية** التي ورد في تقريرها أنها تسمح بأن يشكل الاستلال 25 بالمئة كحد أقصى من حجم المقال وهي نسبة لا قاعدة لها كون برنامج Turnitin هو فهرس إلكتروني يكشف نسبة مطابقة المخطوطة مع الدراسات والتقارير المفهرسة في قواعد بيانات حيث تُحتسب نسب الاقتباس بما فيها تلك التي قام الباحث بوضع مراجع لها، ما يبرز الدور المحوري للمحكِّمين في التأكد من مدى التزام الباحث بمبادئ النزاهة لجهة الاقتباس والاستشهاد. وفي المقابل تتعاون أكثر من 200 دورية عالمية مرموقة في برنامج CrossCheck [11] من خلال تبرع الدوريات لهذا البرنامج بالمقالات المنشورة كاملة، فضلاً عن فصول منشورة في كتب وأوراق المؤتمرات العلمية وذلك لتغذية

(10) هو نظام يرصد مدى مطابقة النص الإلكتروني مع قاعدة بيانات من المصادر. وتحتوي قاعدة البيانات على نسخ من النصوص الإلكترونية على شبكة الإنترنت وفي الأعمال المنشورة وقواعد البيانات التجارية.

(11) <https://www.elsevier.com/editors/perk/plagiarism-complaints/plagiarism-detection> (Accessed 16 April 2017).

قاعدة البيانات التي تضم أكثر من 50 مليون مقالة تستند إليها الدورية لكشف احتمالات السرقة الأدبية.

تتبع الدوريات العربية نفس النمط تقريباً الذي تتبعه الدوريات العالمية في آلية تبليغ الكاتب القرار المبدئي بقبول أو رفض المخطوطة، إلا أن محتوى التبليغ قد يختلف عن الدوريات العالمية. في حال تضاربت توصيات المحكِّمين، فإما تحال المخطوطة إلى محكم ثالث أو إلى رئيس هيئة التحرير لاتخاذ القرار الختامي. فعلى سبيل المثال، تقوم **مجلة المدرسة المغربية** بإصدار رسالة رسمية موقعة من رئيس التحرير تفيد بقبول المخطوطة وفي أحيان كثيرة يُحدَّد العدد الذي ستنشر فيه. بالانتقال إلى **مجلة الفتح للعلوم التربوية والنفسية** في العراق، فبعد استلام المخطوطة من المحكِّمين يتم إبلاغ الباحث بنتيجة التحكيم إذا كان مقبولاً بدون تعديل حيث يتم تزويد الباحث بقبول النشر وإذا كان مقبولاً بعد التعديل يجري الباحث التعديلات وإرجاع المخطوطة للمجلة ليتم تدقيق ومقارنة البحث قبل وبعد التعديل. وفي حالة رفض البحث من قبل المحكِّمين يتم إبلاغ الباحث بالرفض النهائي للمخطوطة مع ذكر أسباب الرفض المبيّنة على تقرير المحكم. أما في حالة اختلاف آراء المحكِّمين فتأخذ الدورية برأي الأغلبية ويعرض البحث على هيئة التحرير ويُتخذ قرار قبول أو رفض البحث. أما دورية **رسالة الخليج العربي** في السعودية، ففي حالة سلبية تحكيم المخطوطة يكتب خطاب اعتذار للباحث.

جدير بالذكر أن بعض الدوريات أفصحت عن وجود حالات قليلة جداً في تضارب توصيات المحكِّمين معزية ذلك إلى الوضوح في قواعد ومعايير التحكيم.

وبالنسبة إلى آليات التحكيم المطبقة، فهي تشمل العناوين التالية: آلية اختيار المحكِّمين؛ المسار؛ نماذج التحكيم؛ ومعايير اختيار المخطوطات. والنماذج هي:

ـ **من داخل لجنة التحرير:** يتم اختيار المحكِّمين من قبل لجنة خاصة بالمجلة (هيئة التحرير)، مشكّلة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة التي تعني الدورية من مختلف الحقل العرفي. وهذا النموذج يتطابق مع قواعد النشر المعلنة وهي محصورة في مصر والبحرين ولبنان.

ـ **نموذج من خارج لجنة التحرير:** وهو يتواءم مع القواعد المعلنة وهو الأكثر شيوعاً في الدوريات حيث يتم اختيار المحكِّمين من ذوي الكفاية وبحسب اختصاص البحث.

ـ **النموذج المختلط:** يتم فيه اختيار المحكِّمين من داخل وخارج لجنة التحرير مثل **المجلة الدولية للأبحاث التربوية** في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يوجَّه «إيميل» إلى عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس، ممن هم في درجة أستاذ وأستاذ مشارك في كليات التربية في الجامعات السعودية والجامعات في بلدان الخليج العربي، فضلاً عن جامعات في مصر والأردن تدعوهم فيه إلى الموافقة ليكونوا من المحكِّمين المعتمدين في المجلة.

ـ **نموذج قواعد معلومات الدورية:** لدى دوريتين قواعد معلومات (**مجلة كلية التربية** جامعة الإسكندرية و(*NMERJE*)) للمحكِّمين يتمّ اختيارهم لتحكيم المخطوطات.

ـ **النموذج المنفرد:** حيث يتم اختيار المحكِّمين من قبل عميد كلية التربية وهو رئيس التحرير في نفس الوقت وذلك حسب التخصص الدقيق للبحث حيث تنفرد مجلة **اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس** ـ سورية بهذا النموذج.

ـ **نموذج اقتراح المحكِّمين من قبل الباحث:** تنفرد بهذا النموذج **مجلة الدراسات التربوية والنفسية** في سلطنة عمان حيث يُطلب في بعض الأحيان من الباحثين أن يقترحوا عناوين محكِّمين يمكن أن يحكّموا بحوثهم. وهذا النموذج تعتمده بعض الدوريات العالمية المرموقة.

أمّا بالنسبة إلى مسار تقديم المخطوطة للمحكم، فيرسل طلب التحكيم إليه عبر البريد الإلكتروني مرفقاً بالبحث وقواعد النشر في المجلة، ونموذج تحكيم البحث. ويتقاضى المحكمون في عدد من الدوريات مكافأة رمزية كبدل أتعاب. وبحسب تقرير **مجلة الفتح للعلوم التربوية والنفسية** في العراق فإنه «يتمّ فيها اختيار المحكِّمين من ذوي الكفاءة والأمانة العلمية» وحسب اختصاص البحث حيث يكون مطابقاً لاختصاص المحكم ويتم صرف مكافأة مالية من قبل الدورية للمحكم. يوجد نموذج معتمد يرسل للمحكم ويقوم بتسجيل ملاحظاته والتعديلات الخاصة بالبحث إن وجدت، في حالة الرفض يكون البحث غير مستوفٍ لشروط البحث العلمي ونسبة الخطأ فيه عالية من ناحية المنهجية أو الجوانب الإحصائية. إلا أن نماذج التحكيم في هذه الدورية تثير الشكوك حول دقة وموضوعية التحكيم، كما يتبيّن لنا ذلك تحت عنوان تحليل تقارير المحكِّمين.

ـ **تقارير المحكِّمين:** قدمت 24 (92.3 بالمئة) دورية تقارير تحكيم معبئة بينما اكتفت دوريتان فقط بتقارير مختصرة من قبل رئيس التحرير موجهة إلى الباحثين (سورية وقطر). وقدمت أربع دوريات (15.4 بالمئة)، إثنان منها في مصر، واحدة في العراق وواحدة في الكويت، تقارير محكِّمين مكتوبة بخط اليد بعضها غير واضح، ما يشير إلى بدائية أساليب إعداد التقارير من جانب بعض المحكِّمين.

وقد جاء شكل التقارير كالتالي:

- بلغ عدد نماذج التحكيم المكوّنة من أسئلة مفتوحة بأسلوب الكتابة الحرة فقط 3 (12.5 بالمئة) دوريات في تونس والمغرب ومصر حيث لا يوجد لدى هيئات التحرير نموذج موحد لكتابة تقرير التحكيم، بل يترك للمحكّم أن يكتب تقريره بأسلوب الكتابة الحرة.

- استمارات محكِّمين مكوّنة من أسئلة مفتوحة واستبيانات معاً حيث بلغ عددها 16 (66.6 بالمئة) دورية.

- تقريران من رئيس لجنة التحرير فقط دون تقارير المحكِّمين وبلغ عددها 2 (8.3 بالمئة).
- تقارير محكِّمين ذات أسئلة اختيارية من متعدد فقط بلغ عددها 3 (12.5 بالمئة).
- بلغ متوسط عدد الأسئلة المفتوحة 5.64 بينما بلغ متوسط عدد بنود الاستبيانات 10.53.
- بلغ معدل كلمات تقارير الرفض 231.7 كلمة بينما بلغ معدل عدد كلمات تقارير القبول 346.1 أي بفارق 114.4 كلمة لصالح تقارير القبول، وهذا طبيعي كون تقارير القبول تتضمن توصيات لتحسين المخطوطة قبل نشرها وهذا الأمر يتطلب تفصيلاً.

أما من ناحية المضمون، فقد صُنّفت أربع فئات لمضمون الأسئلة المفتوحة في نماذج استمارة المحكم كالتالي: فئة 1 ـ 2 سؤال؛ فئة 6 ـ 8 أسئلة؛ فئة 10 ـ 15 سؤالاً حيث صُنّفت بحسب توزع النسب التراكمية (Cumulative Percent) لعدد الأسئلة.

فئة 1 ـ 2 سؤال: تمّ رصد هذه الفئة في مصر، المغرب والعراق والأردن حيث تمحورت الأسئلة حول «التعديلات المقترحة» و«الرأي العام حول البحث» (الأردن) و«ملاحظات عامة مقترحة» و«مواضيع مقترحة لملفات الأعداد المقبلة» (المغرب)، وهذا السؤال الأخير لا يتعلق بتقييم المخطوطة كما يتبين ذلك في الإطار الرقم (1).

الإطار الرقم (1)
نموذج أسئلة للمحكم

ملاحظات عامة واقتراحات :
.....
.....
.....
.....
مواضيع مقترحة لملفات الأعداد المقبلة :
.....
.....
.....
.....

فئة 6 ـ 8 أسئلة: تم تحديد هذه الفئة في **المجلة الدولية للأبحاث التربوية** في الإمارات حيث تمحورت الأسئلة حول التالي: أصالة البحث وأهمية الموضوع؛ دقة تحديد المشكلة وعناصرها؛ منهجية البحث؛ النتائج؛ التوصيات؛ المراجع وسلامة لغة البحث وأسلوبه، وهي أسئلة مفتوحة.

فئة 10 ـ 15 سؤالاً: برزت هذه الفئة في البحرين (**مجلة العلوم التربوية والنفسية**) والسعودية (**رسالة التربية وعلم النفس**)، فضلاً عن مجلة **اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي** في الأردن وثلاث دوريات مصرية. تمحورت الأسئلة المفتوحة حول أصالة موضوع البحث؛ أهمية القيمة العلمية لنتائج البحث في تطوير حقل المعرفة؛ دقة الأدبيات المرتبطة بموضوع البحث وشموليتها؛ سلامة المنهج العلمي المستخدم في البحث؛ ملاءمة البيانات والنتائج النهائية مع تساؤلات البحث أو فروضه؛ سلامة مناقشة النتائج وتفسيرها؛ سلامة اللغة ووضوح العبارات؛ صحة الجداول والأشكال ووضوحها؛ حداثة المراجع وسلامة التوثيق وفق نظام الـ APA؛ جودة أسلوب عرض تقرير البحث. وتعتمد هذه الأسئلة على تقييم المحكم الدقيق والمفصّل، فنرى في دورية **مجلة العلوم التربوية والنفسية** في البحرين ما مجمله 58 كلمة للسؤال الواحد (589 كلمة/10 أسئلة) وهي مختصرة جداً مقارنة مع تقارير المحكِّمين في الدوريات العالمية المرموقة التي يصل حجمها إلى ما بين 1200 ـ 2000 كلمة أو بعض الدوريات العربية التي يصل حجم تقرير المحكم إلى 1500 كلمة كدورية **مستقبل التربية العربية في مصر**. وتستعين 16 (66.6 بالمئة) دورية عربية بأسئلة متعددة الخيارات للتقييم يستخدمها المحكمون إلى جانب الأسئلة المفتوحة ما يساعد المحرر على اتخاذ القرار المناسب بشأن قبول أو رفض المخطوطة، فضلاً عن تقييم المخطوطة بشكل أشمل وربما أدق من خلال التثليث.

أما بالنسبة إلى نماذج تقارير التحكيم المحتوية على أسئلة متعددة الخيارات فكان أعلاها في دورية **المجلة العلمية لكلية التربية** جامعة طنطا (40 بنداً) وأدناها 5 بنود في **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية** في فلسطين. وتمحورت البنود حول أصالة البحث، المنهجية، استيعاب الأدبيات المرتبطة بالموضوع وحداثتها وغيرها وذلك ضمن مقياس تصنيف من خمس نقاط يتراوح بين ضعيف إلى ممتاز.

أما معيار مضمون المخطوطة، ففي **رسالة التربية وعلم النفس** في السعودية فإنه يُنظر إلى البحث من جميع جوانبه، وبخاصة إلى مكوّناته الأساسية، من حيث بناء مشكلة البحث ووضوح منهجيته، وسلامة العمليات الإحصائية وتصميم البحث، ودقة النتائج، وسلامة اللغة، وحداثة المراجع. وترفض **المجلة الدولية للأبحاث التربوية** (الإمارات) المخطوطة ذات موضوع بحثي غير جوهري لا يضيف جديداً، فضلاً عن ضعف المنهجية والطرائق الإحصائية غير الصحيحة وهي عوامل كافية لرفض المخطوطة. وآفاق جديدة في تعليم الكبار في مصر تعتبر أن الأمانة العلمية للباحث من أبرز النقاط التي تجعل المحكِّمين يقررون قبول البحث أو رفضه، فضلاً عن درجة التزام الباحث بالمنهجية العلمية المناسبة، كما أن قدرة الباحث على صوغ مشكلته البحثية، فضلاً عن أهمية الموضوع ومدى إضافته معرفة جديدة في ميدان البحث، تؤدي دوراً كبيراً في قبول البحث أو رفضه.

ومن ناحية الشكل أيضاً يُرفض البحث من الفحص الأولي بسبب عدم أهمية الموضوع، أو إذا كان موضوعه تقليدياً ومكرراً، أو إذا كانت اللغة ضعيفة ويعتريها الكثير من الأخطاء، أو إذا كان البحث لا يتوافق مع الهيكل الرئيسي للبحوث المعتمدة في الدوريات كما ترد في قائمة قواعد النشر.

إلا أن محتوى مضمون تقارير المحكِّمين لدى العديد من الدوريات التي شملتها الدراسة فيعتريها الكثير من الغموض وعدم الوضوح، فضلاً عن الاختصار الشديد، وهو ما قد لا يساعد الكاتب على تحسين مخطوطته قبل إعادة تسليمها للدورية للنشر. يبيّن الإطار الرقم (2) نموذجاً من تقارير الحكام المختصرة.

الإطار الرقم (2)
تقرير حكم مختصر

استمارة إجراء التعديلات

تحية طيبة ..

بعد اطلاعنا على البحث الموسوم((لقلق في الصحراء وعلاقته بالإنسان ... *))*

لغرض تقويمه علماً وجدنا انه صالح للنشر بعد اجراء التعديلات الآتية :

١- تعريف موضوع القلق في الصحراء يجب ان يكون ما يخص الصحراء ....

٢- تعداد اجزاء البناء كاملة مع ذكر عناصر البناء

٣- تعداد الاضافات التي اضافها الباحث لتحقيق الهدف من البحث القلق .

مع التقدير

البحث صالح للنشر كما هو ☐

البحث صالح للنشر بعد اجراء التعديلات ☑

في المقابل هناك تقارير محكِّمين شاملة قد تفيد الكاتب في إعادة مراجعة مخطوطته (الإطار الرقم (3)).

الإطار الرقم (3)

صفحة من تقرير حكم مفصّل من صفحات

ثانياً - الملاحظات التفصيلية

يفضل مراجعة النقاط التالية:

- يجب كتابة سنوات نشر المرجع أو المصدر بنفس لغته.
- يجب الالتزام بنمط واحد لكتابة المعلومة من كل مصدر أو مرجع أو عدم كتابتها.
- ملاحظة: أنه الباحث لم يشر في أي موضع إلى أنه أخذ بالنص أو بتصرف ولم يضع أي علامات تنصيص عند الاقتباس بالنص "....."
- ص ٤ تحت مشكلة الدراسة، السؤال الرئيسي الأول: ما هي علاقة ... تعدل إلى: ما علاقة .....
- من ص ١٤ إلى ص ١٥ تحت مقاييس الصلابة النفسية. اعتمد الباحث الحالي على أداة لم يتم تقنينها وحساب شروط السيكومترية بطريقة دقيقة. حيث اعتمد معدو المقاييس على حساب صدقه على طريقة الصدق الذاتي وهي طريقة لا تعتبر من ضمن حساب الصدق. كما أنه اعتمد على حساب صدق البناء بحساب معاملات الارتباط الداخلي وهي أخرى إلى الثبات منه إلى الصدق. ولم يتم الباحث الحالي أيضا عند حساب الشروط السيكومترية لمقاييس من الدراسة الحالية باعتبار الارتباط الداخلي على أنه صدق للمقاييس.
- ص ١٥ من صفحات أخرى بعد البحث. ذكر الباحث: "يقضي بعد الدول أعلاه" تعدل إلى يقضي بعد الدول ( ) ← يكتب بين قوسين رقم الجدول بدلاً من أعلاه.
- ص ١٥ البرجاء الرضيع. كما على الباحث عند حساب صدق المقارنة الطرفية، إذ يحدد المجموعتان الطرفيتان من ضوء مقاييس آخر تتوافر فيه الشروط السيكومترية ثم يقارن بينهما بالمقاييس الحالي كي يتأكد من قدرته على التمييز بين المجموعات.
- ص ١٦ تحت فائدة كورنال. تم حساب من الثبات وحساب الارتباط الداخلي وتم حساب الصدق للأداة في الدراسة الحالية أو الإشارة إلى أن الفائدة صادقة على عينة أخرى مشابهة الدراسة الحالية.
- ص ٢٨ الشطر ١٩ بالعدد مقاييس، بدلاً من (٢٠-١) يجب الإشارة إلى أن جامعة تعتبر كلية التربية الصادر عن المجلة.

وقد رُصدت تقارير حكّام ذات نزعة سلبية غير بنائية لا تسهم في إتاحة فرص تحسين المخطوطة لدى الكتّاب، مثل الاستخدام المفرط لأدوات النفي كما يتبين ذلك في الإطار الرقم (4)، فضلاً عن خلوّ التقرير من التوصيات العملية التي قد تسهم في سد ثغرات المخطوطة من قبل الباحث.

الإطار الرقم (4)
نموذج تقرير محكم ذات نزعة سلبية

أولاً : أصالة موضوع البحث:

لا يوجد هناك اصالة عالية للموضوع فقد يكون مستوى الأصالة ، والجدة على المستوى المحلي بمستوى مقبول.

ثانياً : أهمية القيمة العلمية لنتائج البحث في تطوير حقل المعرفة:

لا يمثل الموضوع والنتائج التي تم التوصل لها اي إضافة علمية بما قد يسهم في تطوير المجال التربوي ، وتطبيقاته المختلفة.

ثالثاً : دقة الأدبيات المرتبطة بموضوع البحث وشموليتها:

هناك قلة في عرض الأدبيات المرتبطة بالموضوع بشكل مباشر ، وتم الرجوع إلى أدبيات غير مرتبطة بشكل مباشر بموضوع البحث وأهدافه ، وقديمة إلى حد كبير .

رابعاً : سلامة المنهج العلمي المستخدم في البحث:

يعاني المنهج العلمي من بعض الملحوظات التي تم اثباتها في التقرير المرفق.

خامساً : ملاءمة البيانات والنتائج النهائية مع تساؤلات البحث أو فروضه:

لم يكن هناك أسئلة للبحث أو فروض ، ولذلك لم يكن هناك مجال لمناقشة مدى الملائمة بين البيانات ، والنتائج ، بل تم الاعتماد على الأهداف عند عرض النتائج وهذا مخالف للأعراف المتبعة في مثل هذه الحالات.

سادساً : سلامة مناقشة النتائج وتفسيرها:

لم يتم مناقشة النتائج التي تم التوصل لها بشكل مناسب ، وإن وجدت المناقشة فلا تتعدى أن تكون سطحية ، وغير عميقة.

سابعاً : سلامة اللغة ووضوح العبارات:

هناك بعض الملحوظات اللغوية على البحث تم اثبات بعضا منها على متن البحث والبعض الآخر في ثنايا التقرير بشكل مباشر ، أو غير مباشر.

ثامناً : صحة الجداول والأشكال ووضوحها:

الجداول صحيحة إلى حد ما ، وإن كان عددها كبير لبحث مثل هذا البحث ، وبالإمكان اختصار بعضا منها من خلال الحذف ، أو الدمج.

فقد ورد في تقرير **مجلة الدراسات التربوية والنفسية** في سلطنة عمان بأن المحكِّمين لا يأخذون عملية التحكيم بجدية، وهذا ينطبق بشكل خاص على البحوث في العلوم الاجتماعية والسلوكية. ولم يشر تقرير الدورية إلى كيفية تعامل رئيس التحرير وهيئتها مع هذه الحالات ولماذا يحصل إهمال المحكِّمين في تحكيم البحوث الاجتماعية والسلوكية دون غيرها. وأضاف تقرير الدورية أن معظم المحكِّمين يركزون على الشكليات رغم وجود نموذج يحكّمون بناء عليه. وبحسب رئيس تحرير الدورية، قلّما تجد في التحكيم من يوجه الباحث إلى إعادة كتابة المقدمة حتى تكون متسقة مع مشكلة البحث، وقلّما تجد محكّماً يوجه نقده إلى وضوح مشكلة البحث. وقلّما قرأت تحكيماً لمحكِّمين عرب يتوجه نحو معان ومضامين وتطبيقات النتائج، وفي الوقت ذاته قلّما يلتزم الباحث بتعديل المقدمة أو المناقشة بحيث تجيب عن أسئلة المحكم بخصوص وضوح وجلاء المشكلة وانبثاقها من الدراسات السابقة.

يضاف إلى ذلك مواضع ضعف تعتري عملية التحكيم. فقد ورد في تقرير **مجلة الدراسات التربوية والنفسية** في سلطنة عمان، أن الباحث ينقصه النفَس الطويل في التحكيم، فأكثر الباحثين يتوقعون نشر المخطوطة بمجرد الانتهاء من كتابتها. ويصعب على كثير منهم أن يتلقوا تعديلات جوهرية، رغم أن معظم المخطوطات تتطلب تعديلات جوهرية. وأضاف تقرير الدورية أن معظم المحكِّمين يركزون على الشكليات رغم وجود نموذج يحكّمون بناء عليه. فقلّما تجد في التحكيم من يوجه الباحث إلى إعادة كتابة المقدمة حتى تكون متسقة مع مشكلة البحث، وقلّما تجد محكماً يوجه نقده إلى وضوح مشكلة البحث. وقلّما قرأت تحكيماً لمحكِّمين عرب يتوجه نحو معاني ومضامين وتطبيقات النتائج، وفي الوقت ذاته قلّما يلتزم الباحث بتعديل المقدمة أو المناقشة بحيث تجيب عن أسئلة المحكم بخصوص وضوح وجلاء المشكلة وانبثاقها من الدراسات السابقة.

وبحسب تقرير **المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية** في مصر، تتجلى معوقات التحكيم في رفض مؤلف من درجة (أستاذ) تحكيم بحثه ويطلب نشره كما هو نظراً إلى رتبته الأكاديمية ولا يجب التعديل على مخطوطته، وغالباً ما يسحب مخطوطه اعتراضاً منه على المعاملة كباحث مبتدئ يخضع للتحكيم العلمي. ومن معوقات التحكيم أيضاً إصرار بعض المحكِّمين على معرفة أسماء الباحثين كما ورد في تقرير هذه الدورية.

أما نسب قبول المخطوطات فهي تختلف من دورية إلى أخرى. تقدر نسبة رفض المخطوطات لدى **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي** بـ 20 بالمئة من إجمالي المخطوطات المقدمة خلال العام وذلك لوجود خلل منهجي أو إحصائي لا يتم تعديله، كما أن في 80 بالمئة من المخطوطات تُرسَل ملاحظات المحكِّمين إلى الباحثين للتعديل والتحسين قبل النشر. وبحسب تقرير هذه المجلة، فإنه تتم استجابة ما يقارب 70 بالمئة من الباحثين للتعديلات وتنشر أبحاثهم، و10 بالمئة لا يقومون بإجراء التعديلات أو حتى مراسلة الدورية. في المقابل فإن نسبة الرفض من قبل المحكِّمين في **مجلة الدراسات التربوية والنفسية** في سلطنة عمان قليلة، إذ لا ترسل هيئة التحرير بحثاً يمكن أن يُرفض،

والسبب في ذلك أن عدد البحوث التي تصل إلى المجلة كبير، وإذا تم تحكيم كل بحث يصل إلى المجلة من قبل محكّمين خارجيين فإن هذا يترتب عليه مبالغ مالية كبيرة.

وفي ما يتعلق بقواعد النزاهة فقد ركزت التقارير على مسألة الاعتماد بالدرجة الأولى على المحكّمين في مراعاة قواعد النزاهة وضبطها، فضلاً عن اعتماد العديد من الدوريات على الفحص الأولي لكشف السرقة الأدبية ونسب الاستلال إلكترونياً كما أوردنا سابقاً. وقد أوردت صراحة **مجلة كلية علوم التربية في المغرب** عن غياب سياسات معلنة حول تضارب المصالح باستثناء تلك التي تعلنها الجامعة أو الكلية التي تصدر عنها الدورية.ً"ليس هناك أية سياسة معلنة في المجالات التالية: تضارب المصالح؛ حقوق الملكية الفكرية؛ السرقة الأدبية.

خلاصة عامة

سلطت تقارير رؤساء تحرير الدوريات العربية الضوء على العديد من القضايا الجوهرية المتعلقة بقواعد النشر حيث لم يكن من الممكن التعرف إليها وفهمها فقط من زاوية تحليل قواعد النشر المعلنة. كما أنّ نتائج تحليل التحكيم من زاوية دراسة نماذج المحكّمين والتقارير المرفقة قد تخطت مسألة رصد الهوة بين ما تعلنه هذه الدوريات وما تطبقه فعلاً إلى قضايا أخرى فرعية شائكة يجدر التوقف عندها.

وثمة نقطة محورية للتوقف عندها هي نوعية تقارير المحكّمين التي يدل بعضها على تدني جودة التحكيم استناداً إلى تقارير المحكّمين التي اطلعنا عليها. فالمحكّمون هم حراس البوابة (Gate Keepers) الذين يحافظون على جودة الإنتاج العلمي من خلال التأكد من أن المخطوطات التي تقبل للنشر تتمتع بأعلى معايير الجودة التي تضعها الدوريات، والتي يتم قياسها في ما بعد من خلال معامل التأثير والمكانة العالمية، فضلاً عن السمعة الجيدة في الأوساط العلمية. غير أن بعض التعليقات التي وردت في تقارير الدوريات لا تعكس على ما يبدو الرضا عن الحكام إلا في بعض الأحيان. فكما أعلنت **المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية** في مصر فهناك محكّمون لا يجيدون استقبال البحوث إلكترونياً ويفضلون استلام المخطوطات ورقياً وإجراء التعديلات على البحث الورقي أيضاً، ما يفسر سبب كتابة تقارير التحكيم بخط اليد بشكل غير واضح أحياناً، فضلاً عن إصرار العديد من الدوريات على التواصل مع المحكّمين عبر الهاتف بدل البريد الإلكتروني، فضلاً عن عدم اتباع نظام تتبعي لاستقبال المخطوطات التي تتم مراجعتها في الدوريات العالمية التربوية من قبل محكّمين ملمّين باستخدام التكنولوجيا، حيث يدخل هؤلاء النظام عبر كلمة المرور الممنوحة لهم من قبل الدورية لتحكيم المخطوطات وكتابة تقاريرهم وإتاحتها للباحث علناً.

أما من ناحية المدة الزمنية التي يستغرقها التحكيم، فقد أُضيء على عدة عوامل لم يتم التطرق إليها في الأدبيات العالمية حول الموضوع، كالعامل المالي، والجغرافي، ولغة المخطوطات، حيث تبين أن المخطوطات المكتوبة باللغة الإنكليزية يتم نشرها بوتيرة أسرع

من تلك المكتوبة باللغة العربية وذلك لكثرة تدفقها إلى الدوريات للنشر بهدف الترقية الأكاديمية بالدرجة الأولى.

وإذا نظرنا إلى تقارير الدوريات حول معوقات التحكيم نرى أن بعض المحكِّمين لا يأخذون عملية التحكيم بجدية بخاصة في بحوث العلوم الاجتماعية والسلوكية، وأنهم يركزون على الشكليات دون وضع الملاحظات الجوهرية التي قد تفيد الباحث في مراجعة بحثه. ولم تشر أيٌّ من الدوريات إلى كيفية تعامل رئيس وأعضاء هيئة التحرير مع هذه الحالات، أو تطرقت إلى طبيعة الإجراءات التي قد يتخذها رئيس لجنة التحرير بهذا الخصوص. لكن توضيحاً من دورية في سياق تعليقها على الموارد البشرية يشير إلى أن المحكِّمين مثقلون بالتحكيم في العديد من الدوريات، كما أنه عندما يكون التحكيم غير مدفوع الأجر لم تعد الدورية قادرة على الاعتماد على محكِّمين خارجيين، فيأتي التركيز على المحكِّمين الداخليين (أي من داخل الجامعة). في المقابل، تشير الأدبيات الغربية إلى أن التحكيم هو عمل تطوعي وهو عبارة عن مساهمة الباحثين والأكاديميين في تقديم الخدمة لتطوير الميدان المعرفي في مجال اختصاصهم. لم تشر أي من الدوريات العربية إلى مهمة المحكِّمين التطوعية إنما أشارت في المقابل إلى دفع أجور إلى المحكِّمين مقابل التحكيم، ما يتعارض مع الممارسات العالمية في هذا الخصوص. وترافق هذا مع انتشار ثقافة الوساطة وتدخل مراكز القرار في عمليات التحكيم أحياناً، كما ورد ذلك في أحد التقارير حيث أشارت إلى النقص في «ثقافة التحكيم والموضوعية والنأي بالبحث العلمي عن العشائرية والواسطة وما إلى ذلك». ويزاد على ذلك عامل تأخير المحكِّمين الذين لا يقبلون أن تتحدد له مدة التحكيم من قبل الدورية ويستغرقون وقتاً طويلاً جداً لإنجاز تحكيم المخطوطات.

وفي حين ركزت التقارير على مسألة الاعتماد بالدرجة الأولى على المحكِّمين في مراعاة قواعد النزاهة وضبطها، وبخاصة في غياب سياسات معلنة حول تضارب المصالح والنزاهة لدى معظم الدوريات، كيف يمكن أن تضمن الدوريات العربية التربوية جودة المقالات التي تنشرها في خضم التراجع في نوعية التحكيم، فضلاً عن انتشار ظاهرة النشر الضيق وحتى عدم إخضاع المخطوطات أحياناً للتحكيم إما تشجيعاً للكتابة كما أعلنت ذلك صراحة إحدى الدوريات المغربية، أو لحجب التحكيم عن أعضاء هيئة التدريس ممن هم في رتبة أستاذ كما أعلنت دورية مصرية في قواعد النشر المعلنة والمطبقة معاً.

وفي الختام، هناك فرص عديدة لمعالجة القضايا والمعوقات المتعلقة بقواعد النشر المطبقة في الدوريات العربية التربوية، فضلاً عن العديد من فرص البناء على النماذج الجيّدة المستمدة من مراجعة تقارير الدوريات. كانت هناك تقارير شاملة للمحكِّمين مقارنة بالمراجعات غير الجدية. ومع ذلك، سعت عدة دوريات إلى انتهاج عملية تحكيم جديّة على الرغم من القيود المالية والثقافية الخارجة عن سيطرتها المباشرة. وهذا ما ينبغي أن يُبنى عليه في نقل الدوريات العربية التربوية إلى مستويات مرموقة عالمياً تتميز بجودة مقالاتها العلمية.

المراجع

Benham, Maenette and Ronald Heck (2005). «Teamwork, Dialogue, Inclusion, and Responsibility: Aresponse to Kumashiro.» *Harvard Educational Review*: vol. 75, no. 3, Fall, pp. 271-273.

Benos, Dale J. [et al.]. (2007). «The Ups and Downs of Peer Review.» *American Journal of Physiology - Advances in Physiology Education*: vol. 31, no. 2, pp. 145–152.

Carriuolo, Nancy [et al.] (2007). Special Feature: Advice for Novice Researchers Who Wish to Publish their Results.» *Journal of Developmental Education*: vol. 31, no. 2, pp. 28-31.

Corlett, J. Angelo (2005). «Ethical Issues in Journal Peer-Review.» *Journal of Academic Ethics*: vol. 2, no. 4, December, pp. 355-366.

Graue, Beth (2006). «The Transformative Power of Reviewing.» *Educational Researcher*: vol. 35, no. 9, pp. 36-41.

Graue, E. and M. Gallego (2006). «The Craft of Reviewing Manuscripts for Journals: Building Skill and Learning through the Process.» Paper presented at: American Educational Research Conference, Chicago, IL, April.

Kumar, Malhar N. (2014). «Review of the Ethics and Eiquettes of Time Management of Manuscript Peer Review.» *Journal of Academic Ethics*: vol. 12, no. 4, pp. 333–346.

Kumashiro, K. (2005). «Thinking Collaboratively about the Peer-review Process for Journal Article Publication.» *Harvard Educational Review:* vol. 75, no. 3, pp. 257-266.

Laband, David N. (1990). «Is There Value-added from the Review Process in Economics? Preliminary Evidence from Authors.» *The Quarterly Journal of Economics:* vol. 105, no. 2, pp. 341-352.

Luke, Allan and Carmen Luke (2005). «Journals as Intellectual Fields: A Response.» *Harvard Educational Review:* vol. 75, no. 3, pp. 277–280.

Morey, Angela [et al.]. (2011). «Evolutionary Trends in Peer Review.» *Journal of Allied Health*: vol. 40, no. 3, Fall, pp. 156-160.

Mutch, C. (2009). «Peer Review: Developing a Responsive, Rigorous and Educative Process.» *New Zealand Journal of Educational Studies*: vol. 44, no. 1, pp. 15-29.

Rennie, Drummond (2003). «Editorial Peer Review: Its Development and Rationale.» in: Fiona Goodlee and Tom Jefferson (eds.). *Peer review in Health Sciences*. 2nd ed. London, UK: BMJ Books, pp. 1-13.

Shugan, Steven M. (2007). «The Editor's Secrets.» *Marketing Science*: vol. 26, no. 5, pp. 589-595.

Sieber, Joan E. (2006). «Quality and Value: How Can we Research Peer Review?.» *Nature: International Weekly Journal of Science.* (Retrieved from <http://www.nature.com/nature/peerreview/debate/nature05006.html>.

Snell, L. and J. Spencer (2005). «Reviewers' Perceptions of the Peer Review Process for a Medical Education Journal.» *Medical Education*: vol. 39, no. 1, pp. 90–97.

Solomon David J., Mikael Laakso, and B.-Christer Bjork (2013). «A Longitudinal Comparison of Citation Rates and Growth among Open Access and Subscription Journals.» *Journal of Informetrics*: vol. 7, no. 3, pp. 642-650.

Stamm, Thomas [et al.], (2007). «A Retrospective Analysis of Submissions, Acceptance Rate, Open Peer Review Operations, and Prepublication Bias of the Multidisciplinary Open Access Journal Head and Face Medicine.» *Head and Face Medicine*: vol. 3, no. 27, <http://doi.org/10.1186/1746-160X-3-27>.

Trivedi, P. K. (1993). «An Analysis of Publication Lags in Econometrics.» *Journal of Applied Econometrics:* vol. 8, no. 1, January-March, pp. 93-100.

Tite, Leanne and Sara Schroter (2007). «Why Do Peer Reviewers Decline to Review?: A Survey.» *Journal of Epidemiology and Community Health*: vol. 61, no. 1, pp. 9–12.

Williamson, Alex (2003). «What Will Happen to Peer Review?.» *Learned Publishing*: vol. 16, no. 1, pp. 15–20.